AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/51/473
S/1996/839
10 October 1996
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة الحادية والخمسون
البنود ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٦٠ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ٧٨ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٨ و ١٥٩ من جدول الأعمال
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تقرير مجلس الأمن
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة
قانون البحار
ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
الحالة في الشرق الأوسط
تقديم المساعدة في إزالة الألغام
قضية فلسطين
تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

مجلس الأمن
السنة الحادية والخمسون

مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل ذات الصلة

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح

تعديل معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء

تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها

نزع السلاح العام الكامل

اتفاقية حظر أو تقييد استعمال أسلحة تقليدية معينة يمكن اعتبارها مفرطة الضرر أو عشوائية الأثر

توطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)

المسائل المتصلة بالإعلام

المعلومات المرسلة بمقتضى المادة ٣٧ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

أنشطة المصالح الأجنبية الاقتصادية وغيرها التي تعرقل تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية

تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

البيئة والتنمية المستدامة

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

المراقبة الدولية للمخدرات

النهوض بالمرأة

تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية

تعزيز حقوق الأطفال وحمايتها

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري

حق الشعوب في تقرير المصير

استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧

جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

إدارة الموارد البشرية

الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

عقد الأمم المتحدة للقانون الدولي

تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال دورتها الثامنة والأربعين

التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي

التطوير التدريجي لمبادئ وقواعد القانون الدولي المتصلة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد

مسألة وضع اتفاقية دولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
إنهاء التدابير الاقتصادية القسرية كوسيلة للإكراه السياسي والاقتصادي

رسالة مؤرخة ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لكولومبيا لدى الأمم المتحدة

يسعدني، بصفتي رئيس مكتب تنسيق حركة بلدان عدم الانحياز، أن أرفق البيان الصادر عن اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، المنعقد في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

وأرجو التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٠ و ١١ و ١٩ و ٢٤ و ٢٧ و ٣٣ و ٣٤ و ٣٥ و ٤٤ و ٤٥ و ٤٦ و ٤٧ و ٤٨ و ٦٠ و ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ و ٧١ و ٧٥ و ٧٨ و ٨٧ و ٨٨ و ٨٩ و ٩٠ و ٩٤ و ٩٦ و ٩٧ و ٩٨ و ١٠٢ و ١٠٣ و ١٠٤ و ١٠٥ و ١٠٦ و ١٠٨ و ١٠٩ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٥ و ١١٦ و ١١٩ و ١٢٠ و ١٤٠ و ١٤٥ و ١٤٦ و ١٥١ و ١٥٢ و ١٥٨ و ١٥٩ من جدول أعمال دورتها الحادية والخمسين ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) خوليو لوندونيو باريديس
السفير
الممثل الدائم

المرفق

بيان

اجتماع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان حركة عدم الانحياز في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، المعقود في نيويورك يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦

[الأصل: بالانكليزية]

١ - اجتمع وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز، في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، في إطار الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بغرض تنسيق جهودهم ووضع مبادئ توجيهية، تمكن أعضاء حركة عدم الانحياز من العمل كمجموعة في قضايا المصالح المشتركة والاهتمام المشترك.

٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم لأعمال التحضير والاحتفال الرسمي بالذكرى الخامسة والثلاثين لإنشاء حركة بلدان عدم الانحياز واعتماد إعلان حركة عدم الانحياز بمناسبة الذكرى الخامسة والثلاثين لإنشائها، وهو الإعلان الذي يؤكد سلامة وأهمية مبادئ الحركة، بما في ذلك مبادئ باندونغ العشرة، ويعترف بالتضامن، باعتباره حجر الزاوية لنشاط بلدان عدم الانحياز في مجال التعامل مع التحديات الحالية والمقبلة، وحثوا كل البلدان على مواصلة ممارسة هذا التضامن في داخل الأمم المتحدة.

٣ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بتقرير الرئيس حول أنشطة الحركة، وعبروا عن الرأي القائل بأن هذه الأنشطة أسهمت كثيرا، ليس فقط في تعزيز الدور الحيوي للحركة داخل المجتمع الدولي، بل أيضا في تعزيز الوحدة والتضامن بين أعضائها، وأعربوا عن تصميمهم الثابت على مواصلة التقدم المحرز منذ المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، الذي عقد في كارتاخينا، بكولومبيا من ١٨ الى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود على ضرورة التنفيذ الكامل للنتائج والقرارات الصادرة عن القمة الحادية عشرة وعبروا عن تصميمهم على مواصلة تنفيذ ودعم التوجيهات والولايات الخاصة بكل القضايا الواردة في الوثيقة الختامية للقمة والوثيقة الختامية للدعوة الموجهة من كولومبيا.

٥ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للرسالة التي حملها رئيس حركة بلدان عدم الانحياز الى رئيس مجموعة السبعة، تنفيذا للتكليف الوارد في الدعوة الموجهة من كولومبيا، التي اعتمدها

رؤساء الدول أو الحكومات في القمة الحادية عشرة، وأكدوا أهمية أن تواصل الحركة أعمالها مع مجموعة السبعة في المجالات التي تتناولها رسالة الرئيس، بما في ذلك تلك المتعلقة بالدين الخارجي، ومساعدات التنمية، والتجارة الدولية، والاستثمار، والمخدرات، والبيئة، وإصلاح النظام المالي والنقدي الدولي. وأحاطوا علما، مع الارتياح، بنتائج الاجتماع بين رئيس مجموعة السبعة ورئيس حركة بلدان عدم الانحياز، والتي عرضتها وزيرة خارجية كولومبيا، في رسالتها المؤرخة ٢٠ آب/أغسطس ١٩٩٦.

٦ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بنتائج اجتماع اللجنة الوزارية المعنية بالمنهجية، والذي عقد في كارتاخينا، يومي ١٥ و ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦، واعتماد وثيقة كارتاخينا للمنهجية.

٧ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، علما، مع القلق، باستمرار الاختلالات والتفاوتات في مجال الإعلام والاتصال، والآثار الخطيرة التي يحملها هذا الموقف السلبي، بالنسبة للبلدان غير المنحازة، وفي هذا الصدد رحبوا بنتائج المؤتمر الخامس لوزراء الإعلام والاتصال لبلدان عدم الانحياز، الذي عقد في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦ في أبوجا، نيجيريا، والذي اتفق فيه الوزراء على أمور منها ضرورة قيام بلدان عدم الانحياز بجهود بحثية مكثفة في مجال تطوير تكنولوجيا الاتصالات والتعاون الأقاليمي وداخل المناطق الإقليمية من خلال آليات حركة بلدان عدم الانحياز، المكرسة لهذه الغايات، كوسيلة لتصحيح الاختلال، عن طريق زيادة تدفق المعلومات من البلدان النامية.

٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، مجددا، رفضهم للاجراءات القسرية المنفردة، كوسيلة لممارسة الضغط على بلدان عدم الانحياز، والبلدان النامية الأخرى، كما رفضوا اتخاذ اجراءات منفردة للتطبيق خارج إقليم الدولة، باعتباره متعارضا مع القانون الدولي، والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول، ولأن مثل هذه الاجراءات تهدد سيادة الدول الموجهة اليها.

٩ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضا عن الحاجة العاجلة الى أن يطالب المجتمع الدولي بعض الدول المتقدمة بأن تلغي فورا القوانين والأنظمة ذات الآثار العكسية على أقاليم خارج نطاق حدودها الوطنية، وغير ذلك من أشكال الاجراءات الاقتصادية القسرية ضد البلدان النامية، وأكدوا أن مثل هذه الاجراءات تقوض دعائم المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، والقانون الدولي، مثل تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بكافة أشكاله في الشؤون الداخلية، بل وتعرض للخطر بشكل حاد، حرية التجارة والاستثمار الواردة أيضا في كثير من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك المبادئ المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

١٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا، أن الجمعية العامة، بحكم طابعها العالمي، وبموجب الوظائف والسلطات التي منحها لها الميثاق، هي أعلى جهاز للتداول وصنع القرار في منظومة الأمم المتحدة. وأكدوا أن تعزيز دور ووظيفة الجمعية العامة هو مقدمة منطقية أساسية، لعملية إعادة التنظيم والتنشيط

الجارية حاليا. وفي هذا الصدد، أحاطوا علما بتوصية الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بتعزيز منظومة الأمم المتحدة، حول ضرورة مواصلة عمل الفريق في عام ١٩٩٧، وأكدوا من جديد استعدادهم للمشاركة في عمل الفريق العامل، وفقا لولاية هذا الفريق الممنوحة له بموجب قرار الجمعية العامة ٢٥٢/٤٩ المعتمد في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

١١ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم للاقتراح الذي قدمته حركة بلدان عدم الانحياز في ١٣ شباط/فبراير ١٩٩٥ الى الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، وأعربوا أيضا عن تأييدهم للوثيقة المعنونة "مسألة حق النقض" التي قدمتها الحركة الى الفريق العامل*.

١٢ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما بتقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بمسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بمجلس الأمن، المقدم الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين، ولاحظوا أن مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية كشفت عن اتفاق في الآراء حول عدد من القضايا، ولكن لا تزال هناك خلافات هامة بالنسبة لمسائل أخرى كثيرة، وأكدوا من جديد أن أعضاء الحركة سوف يواصلون المشاركة النشطة في مداولات الفريق العامل المفتوح باب العضوية، استنادا الى التكليف المقدم من قمة كارتاخينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥.

١٣ - وذكر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بأن الحركة قد شاركت بنشاط في مناقشة القضايا التي أثارها الأمين العام في تقريره "خطة للسلام"، وملحقها، وأيضا في الأعمال التي قامت بها الأفرقة الفرعية المنبثقة عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بخطة السلام وأحاطوا علما بالتقدم الذي أحرزته الأفرقة الفرعية المعنية بالتنسيق، والعقوبات التي تفرضها الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد أكدوا أن الجزاءات ينبغي ألا تؤثر على الجوانب الإنسانية للسكان المدنيين، وكرروا أيضا التزامهم بمواصلة البحث عن اتفاق حول قضايا الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام، وأكدوا في هذا الصدد أن الدبلوماسية الوقائية للمنظمة لابد أن تقوم على أساس استعمال الوسائل والجهود الدبلوماسية. وأكدوا في هذا الشأن أن الدبلوماسية الوقائية التي تنتهجها المنظمة، لابد أن تكون ذات طبيعة دبلوماسية وينبغي تنفيذها على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. كما أكدوا من جديد، التزامهم بمواصلة البحث عن اتفاق حول قضية بناء السلام في أعقاب الصراعات، على أساس الميثاق ومبادئ حركة عدم الانحياز.

---

* تحفظت مالطة على عبارة "جدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم" وعبارة "وأعربوا أيضا عن تأييدهم ل ".

١٤ - وأيد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود اقتراح الأمين العام بضرورة أن ينشئ مجلس الأمن آلية لكي تدرس كل الجوانب المتصلة بالجزاءات وأثرها الفعلي، بما في ذلك دراسة ذلك في سياق تنفيذ المادة ٥٠ من الميثاق، وأعربوا عن موافقتهم على أن تطبيق الجزاءات، وفقا للميثاق، تترتب عليه آثار عميقة، ليس فقط بالنسبة للدول المستهدفة، وإنما أيضا بالنسبة للدول المجاورة والشركاء التجاريين، وارتأوا أن المشكلات الاقتصادية التي تواجهها مثل هذه الدول في أعقاب فرض جزاءات على أية دولة أخرى، ينبغي التصدي لها فورا عن طريق التعويض المناسب، وأشاروا الى أن الجزاءات ينبغي أن تُرفع بمجرد أدائها الغرض منها، وينبغي رفض أية محاولات لفرض أو تمديد انطباقها من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة. وبالإضافة الى ذلك، اعتبروا أنه لابد من استيضاح جوانب هامة كثيرة قبل فرض الجزاءات، وأكدوا أنه تحقيقا لهذه الغاية، ينبغي القيام بدراسة جادة لسبل التقليل من الآثار المحتملة غير المقصودة وطويلة المدى بالنسبة للبلدان المستهدفة، وللتقليل الى أدنى حد ممكن، من أي ضرر أو آثار يمكن أن تصيب البلدان المجاورة أو الأطراف الأخرى، ومثل هذه الدراسة ينبغي أن تبحث ضرورة وجود أهداف محددة تحديدا واضحا، مثل وجود جدول زمني ومثل الاعتبارات الإنسانية كالأثر على السكان المدنيين.

١٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد، أن المسؤولية الأولى عن السلم والأمن الدوليين تتحملها الأمم المتحدة، واعترفوا مرة أخرى بأهمية عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأكدوا مجددا إيمانهم بأن مثل هذه العمليات لابد أن تتم على أساس احترام صارم للمبادئ والمقاصد الواردة في الميثاق، وأن تستلهم المبادئ التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الحادي عشر لحركة عدم الانحياز (المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤). وفي هذا الصدد، شجعوا أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز على المشاركة النشطة في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام (لجنة الـ ٣٤).

١٦ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء الحالة المالية للأمم المتحدة في الوقت الراهن، وأكدوا من جديد أن السبب الأساسي لهذه الصعوبات هو عدم قيام بعض الدول المتقدمة، بالوفاء الكامل وفي الوقت المحدد، بالتزامها بسداد أنصبتها المقررة في الميزانية العادية للأمم المتحدة، وميزانية عمليات حفظ السلام، وحثوا تلك الدول الأعضاء على سداد ما عليها من متأخرات وكذلك الأنصبة الحالية بالكامل وفي الموعد المحدد، وبغير شروط، كدليل على توفر إرادتها السياسية لاحترام التزاماتها بموجب الميثاق، وهي التزامات تنطبق على كل الأعضاء.

١٧ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما بقرار الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح باب العضوية المعني بالحالة المالية للأمم المتحدة مواصلة جهوده في السنة القادمة من أجل السعي نحو تحسين الحالة المالية للمنظمة، وعبروا عن أملهم في أن مداولات الفريق سوف تمكن الجمعية العامة من اتخاذ اجراءات فورية وعاجلة لتحسين الوضع المالي للأمم المتحدة، عن طريق ضمان سداد كل الدول الأعضاء المتأخرة في السداد، لكل ما عليها من مستحقات، واتخاذ الاجراءات الأخرى المناسبة، بتوافق الآراء، لوضع المنظمة على أساس مالي سليم.

١٨ - وفي هذا الصدد، كرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن مبدأ القدرة على الدفع، ينبغي أن يبقى المعيار الأساسي، وراء أي إعادة نظر في منهجية قسمة نفقات المنظمة، وأكدوا أيضا أن أية إعادة نظر في المنهجية ينبغي أن تستند الى توافق في الآراء وتشاور، وليس على أساس اجراءات منفردة.

١٩ - وجدد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأكيدهم أيضا أن المبادئ الواردة في جدول الأنصبة المقررة الخاص الذي أقر بقرار الجمعية العامة ٣١٠١ (د - ٢٨) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣ بشأن قسمة نفقات عمليات حفظ السلام، لابد أن تصبح دائمة. وفي هذا الصدد، أكدوا أن جدول تمويل هذه العمليات لابد أن يعكس بوضوح المسؤوليات الخاصة، للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، والموقف الاقتصادي الذي تواجهه البلدان الأخرى أو مجموعات البلدان، وخاصة البلدان النامية.

٢٠ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ضرورة مواصلة توفير موارد للأمم المتحدة تكون كافية لتغطية كل البرامج والأنشطة التي تعتمدها الدول الأعضاء، بغير تمييز، وبينما رحبوا بالجهد المبذول من أجل تحسين الكفاءة وتوفير النفقات، فإنهم أكدوا أيضا أن هذا لا ينبغي أن يكون على حساب خفض أو تأجيل البرامج والأنشطة المعتمدة، وخاصة الأنشطة الخاصة بدعم التنمية.

٢١ - واعترف وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، مع التقدير، بجهود الأمين العام والأمانة العامة التي تستهدف تعزيز دور المنظمة في كل المجالات برغم القيود المالية الشديدة، وفي هذا الصدد، أعربوا عن قلقهم إزاء النقص في الموارد المخصصة لهذا الغرض، وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم للخدمة المدنية الدولية وضرورة تحسين أحوال الخدمة حتى يمكن للأمم المتحدة أن تجتذب وتحتفظ بأفضل الموظفين، لخدمة المجتمع الدولي كله، على أساس أوسع تمثيل جغرافي ممكن والمساواة بين الجنسين.

٢٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا رسوخ الحق الأساسي لجميع الشعوب في تقرير المصير، وهو الحق الذي لابد أن تمارسه الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الواقعة تحت الاحتلال الأجنبي، وذلك لضمان القضاء على الاستعمار ومثل هذه الحالات وأيضا كي يكفل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية كما أنهم أدانوا بشدة كبت التطلعات المشروعة للشعوب المستعمرة الى تقرير المصير في مختلف أنحاء العالم.

٢٣ - وانطلاقا من حقيقة أن أهداف إنهاء الاستعمار لم تتحقق بعد، بالكامل، أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، من جديد، دعوة المجتمع الدولي الى الدفاع عن، وحماية، مصالح شعوب الأقاليم التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، أثناء تقدمها نحو تقرير المصير، انسجاما مع قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠، والقرارات الأخرى ذات الصلة، وبصفة خاصة القرار ١٨١/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، الذي صادق على خطة عمل العقد الدولي لاستئصال الاستعمار في موعد غايته عام ٢٠٠٠، وفي هذا الصدد، طالب الوزراء الدول المسؤولة عن إدارة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بأن

تتخذ الاجراءات المناسبة لدعم التقدم السياسي والدستوري والاقتصادي والاجتماعي والتعليمي، لسكان الأقاليم المعنية لتعزيز وتسهيل تطورهم نحو تقرير المصير، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. كما طالبوا بالتنسيق الفعال بين وكالات الأمم المتحدة والدول المسؤولة عن الإدارة، لتسهيل تقديم المساعدات الإنمائية لشعوب الأقاليم الباقية التي لا تتمتع بالحكم الذاتي، واتخاذ خطوات عملية، من أجل تنفيذ خطة العمل، من أجل تحقيق أهداف إنهاء الاستعمار في موعد غايته نهاية القرن الحالي.

٢٤ - وفي سياق تنفيذ القرار ١٥١٤ (د - ١٥) أكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، مجددا، أن أية محاولة تستهدف المساس جزئيا أو كليا بالوحدة الوطنية وسلامة أراضي بلد ما، هي عمل يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

٢٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أهمية مؤتمر نزع السلاح، باعتباره الهيئة التفاوضية الوحيدة متعددة الأطراف في مجال نزع السلاح.

٢٦ - ولم يعد هناك في فترة ما بعد الحرب الباردة أدنى مبرر - إن كان هناك وجود لذلك المبرر في أي وقت للاحتفاظ بترسانات نووية، فضلا عن إضافة أسلحة جديدة استمرارا لسباق التسلح. وقد آن الأوان لتدمير جميع مخزونات أسلحة الدمار الشامل الفتاكة تلك بصورة نهائية. ولن يتحقق النجاح لنظام عدم الانتشار النووي بدون وجود رؤية واضحة لنزع الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، أكدوا مرة أخرى ضرورة أن يعطي مؤتمر نزع السلاح أولوية لإنشاء لجنة مخصصة لبدء مفاوضات حول برنامج متدرج لنزع السلاح النووي، والقضاء النهائي على الأسلحة النووية في إطار زمني محدد.

٢٧ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما باعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الواردة في الوثيقة A/50/1027، وذلك بموجب قرارها ٥٠/٢٤٥ المؤرخ ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦.

٢٨ - وحث وزراء خارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز، مرة أخرى الدول الحائزة للأسلحة النووية، على أن تعتمد في وقت مبكر صكا دوليا ملزما، يقدم ضمانات غير مشروطة وملزمة قانونيا، لكل الدول غير الحائزة لأسلحة نووية، ضد استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية، وأكدوا أن مثل هذا الصك الدولي، يمكن أن يكون إجراء مؤقتا، في انتظار القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

٢٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦ بشأن مدى قانونية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها، واعتبروا الفتوى خطوة هامة تؤكد موقف القانون الدولي فيما يتعلق بعدم شرعية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها، ورحبوا بقرار المحكمة الإجماعي بما مفاده أن هناك التزاما بأن يتم - بحسن نية - مواصلة

اختتام المفاوضات التي من شأنها أن تؤدي الى نزع السلاح النووي بكل جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وأكدوا أهمية البدء المبكر لمفاوضات جادة تؤدي الى نزع السلاح النووي كما طالبت المحكمة.

٣٠ - وأيد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عقد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح بهدف تحديد طريق العمل في المستقبل في مجال نزع السلاح وقضايا الأمن المتصلة به، وفي هذا السياق، أكدوا على أهمية العمل الجماعي في عملية نزع السلاح، آخذين في الاعتبار الأهمية التاريخية للوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة، وهي أول دورة خاصة مكرسة لنزع السلاح، والمبادئ التوجيهية والأولويات المتوخاة في تلك الوثيقة، وكذلك ضرورة صون والبناء على منجزات الدورة الاستثنائية الأولى المكرسة لنزع السلاح، وفي هذا الصدد، أصدروا تعليمات الى مكتب التنسيق لكي يعهد الى الفريق العامل المعني بنزع السلاح، بوضع تدابير معينة من أجل عقد الدورة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح في موعد مناسب قبل نهاية هذا القرن، وما يلزم من تنسيق خلال العملية التحضيرية.

٣١ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود باعتماد الدورة الموضوعية لهيئة نزع السلاح، لعام ١٩٩٦، بتوافق الآراء، للوثيقة المعنونة "مبادئ توجيهية للنقل الدول للأسلحة في سياق قرار الجمعية العامة ٣٦/٤٦ حاء المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١".

٣٢ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم البالغ إزاء أعمال الإرهاب والعمليات الهدامة التي تتستر تحت مختلف الدعاوى وتشكل انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، وتسعى الى زعزعة النظام الدستوري والوحدة السياسية في الدول ذات السيادة.

٣٣ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مع الارتياح باعتماد الجمعية العامة للإعلان المتعلق بتدابير القضاء على الإرهاب الدولي (قرار الجمعية العامة ٦٠/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤) وحثوا على تنفيذ ذلك الإعلان، وكرروا إدانتهم لكافة أفعال الإرهاب وأساليبه وممارساته، التي تترتب عليها آثار ضارة بالاقتصاد والتنمية الاجتماعية في الدول. وأعلنوا أن الإرهاب يضر أيضا باستقرار الدول وبالأساس الذي تقوم عليه المجتمعات ولا سيما المجتمعات التعددية، كما دعوا بالتعجيل الى إقرار اتفاقية دولية شاملة ضد الإرهاب.

٣٤ - كذلك، حث وزراء الخارجية ورؤساء الوفود جميع الدول على المساهمة في تعزيز التعاون الدولي لمكافحة الإرهاب، حيثما ظهر، ومن أي جهة جاء، وأيا كان من يرتكبه، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، ومراعاة الصكوك الدولية والثنائية ذات الصلة، على ضوء مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة، الذي عقد في القاهرة سنة ١٩٩٥.

٣٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن الأعمال الإجرامية التي تهدف الى إثارة حالة من الذعر بين الجمهور العام، سواء كمجموعات أو أفراد، وأيا كان الغرض منها أو الظروف التي ترتكب فيها، لا يمكن تبريرها مهما كانت الاعتبارات أو العوامل التي تستخدم لتبريرها.

٣٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا أن جميع الدول ملتزمة، بمقتضى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك الدولية، وقواعد السلوك وغيرها من أحكام القانون الدولي، بأن تمتنع عن تنظيم أو مساعدة الأعمال الإرهابية في أراضي الدول الأخرى، أو التواطؤ في أعمال تتم داخل أراضيها وتهدف الى ارتكاب أفعال كهذه، بما في ذلك السماح باستعمال أراضيها الوطنية أو الأراضي الخاضعة لولايتها القانونية في التخطيط لهذه الأغراض أو التدريب عليها. وأكد رؤساء الدول أو الحكومات بقوة استنكارهم القاطع لأي تأييد سياسي أو دبلوماسي أو معنوي أو مادي للإرهاب.

٣٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مجددا الموقف المبدئي للحركة، المستند الى القانون الدولي، بشأن مشروعية كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو للاحتلال الأجنبي من أجل التحرر الوطني، وتقرير المصير، وهو الكفاح الذي لا تنطبق عليه صفة الإرهاب.

٣٨ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود مرة أخرى الى وضع تعريف للإرهاب، للتمييز بينه وبين الكفاح المشروع للشعوب الخاضعة للسيطرة الاستعمارية أو الأجنبية أو الاحتلال الأجنبي، من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني.

٣٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود ضرورة مكافحة الإرهاب، بكل أشكاله ومظاهره، بغض النظر عن جنسية أو ديانة أو الأصل العرقي لضحايا الإرهاب أو مرتكبيه.

٤٠ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار حيز النفاذ، وبإنشاء السلطة الدولية لقاع البحار في جامايكا، وحثوا البلدان التي لم تفعل ذلك بعد على أن تصدق على الاتفاقية، وعلى اتفاقاتها التنفيذية. وأكدوا مجددا أن الاتفاقية والاتفاقات الملحقة بها تعتبر إنجازا كبيرا للمجتمع الدولي، تحقق من خلال الجهود متعددة الأطراف من أجل إقامة نظام قانوني للبحار والمحيطات والاستخدام المتكافئ والفعال لمواردهما. والحفاظ على مواردهما الحية، وكذلك حماية البيئة البحرية وصونها.

٤١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد الموقف من فلسطين والشرق الأوسط، الذي اعتمده رؤساء الدول أو الحكومات لبلدان حركة عدم الانحياز في قمة كارتاخينا، وعبروا عن قلقهم إزاء تدهور الموقف في المنطقة، وبصفة خاصة الصعوبات التي تعاني منها عملية السلام، نتيجة لرفض اسرائيل تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها، وأعلنوا تأييدهم غير المشروط للنضال المشروع للشعب الفلسطيني للحصول على حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير والاستقلال، وكرروا مطالبتهم بالانسحاب

الكامل لاسرائيل من كل الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة الأخرى، بما فيها القدس، وجنوب لبنان، وغربي البقاع والجولان السورية. وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن قلقهم إزاء الإجراء الاسرائيلي الأخير والخاص بفتح نفق بقرب الحرم الشريف في القدس الشرقية المحتلة، وطالبوا أيضا بإلغاء هذا الإجراء فورا، إذ أنه يعرض للخطر أساسات الأماكن المقدسة الموجودة فوق النفق.

٤٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد تأييدهم لعملية السلام على أساس، وبالقواعد التي استند اليها مؤتمر مدريد للسلام، لتحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأسط يقوم على أساس الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) ومبدأ الأرض مقابل السلام، الذي يضمن الانسحاب الاسرائيلي من الجولان السورية المحتلة، الى خط الحدود الذي كان قائما يوم ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وطالبوا اسرائيل باستئناف مفاوضات السلام مع سوريا، من النقطة التي كانت قد توقفت عندها، وباحترام الالتزامات والضمانات التي سبق التوصل اليها في المفاوضات السابقة.

٤٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد الآراء التي عبر عنها رؤساء الدول أو الحكومات، في القمة الحادية عشرة للحركة بشأن السيطرة الدولية على المخدرات، ومرة أخرى أدانوا بقوة الطلب على المخدرات والمؤثرات العقلية، والاتجار غير المشروع فيها، بما في ذلك انتاجها وتوزيعها وبيعها، وأعربوا عن قلقهم إزاء الاتجاه المتزايد لدى بعض الدول للجوء الى توصيف مغرض، لسياسات الدول الأخرى، بما يخدم مصالحها هي، وأعلنوا رفضهم لاستمرار استعمال آليات منفردة للتقييم، والتوصيف، وإصدار الشهادات، لأن ذلك يتناقض مع مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل، ويقوض دعائم الصكوك والآليات المتعددة الأطراف، المنشأة لهذا الغرض.

٤٤ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم لأن يُعقد في عام ١٩٩٨، دورة استثنائية للجمعية العامة تكرس لمحاربة الانتاج غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية وبيعها والطلب عليها والاتجار غير المشروع بها وتوزيعها ومحاربة الجرائم المتصلة بالمخدرات. وينبغي أن يسفر ذلك عن استراتيجيات جديدة تعالج، على نحو متكامل، مشكلة المخدرات وتضع آليات للتعاون الدولي لمكافحة هذه الظاهرة.

٤٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، مجددا، الإعلان الخاص بالحق في التنمية، الصادر عن الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين، ورحبوا بإنشاء فريق حكومي دولي من الخبراء، مكلف بوضع استراتيجية لتطبيق وتعزيز الحق في التنمية، من جوانبه المتكاملة والمتعددة الأبعاد، وهي استراتيجية ينبغي أن تأخذ في الاعتبار النتائج التي خلص اليها الفريق العامل المعني بالحق في التنمية، الذي أنشأته لجنة حقوق الإنسان، والنتائج التي خلص اليها المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا عام ١٩٩٣، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، المعقود في القاهرة عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، المعقود في كوبنهاغن عام ١٩٩٥، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المعقود في بيجين عام ١٩٩٥،

ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، المعقود في اسطنبول عام ١٩٩٦. وأعربوا عن ثقتهم في أن فريق الخبراء الجديد سوف يحصل من الأمانة على كل ما يلزمه من مساعدة لأداء مهمته.

٤٦ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما بالاستئناف الأخير لأعمال الفريق العامل للجنة الثالثة، وحثوه على الانتهاء في أسرع وقت ممكن من ولايته الثانية، ألا وهي صياغة توصيات الى الجمعية العامة، من أجل التكييف المستمر لآليات الأمم المتحدة العاملة في مجال حقوق الإنسان، في امتثال كامل لأحكام الفقرة ١٧ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا. وعبَّروا عن نيتهم في إصدار تعليمات لمندوبيهم لإجراء المفاوضات اللازمة، استنادا الى المقترحات التي أعلنتها الحركة في وثيقة مؤرخة ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، وهي المقترحات التي قدمت الى الفريق العامل في جلسته يوم ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٤٧ - وطالب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أيضا بترشيد آليات حقوق الإنسان بما في ذلك الالتزامات الخاصة بإعداد التقارير، بموجب صكوك حقوق الإنسان المختلفة، وإجراءات تقديم الشكاوى، التي تكاثرت وأدت الى ازدواجية لا لزوم لها.

٤٨ - وأعلن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه، بينما أخذ الاقتصاد العالمي يبدي بعض الشواهد على النمو، إلا أنه لم يصل الى مستوى الآمال المعقودة عليه، واحتمالات المستقبل لا تزال غير أكيدة. وأعربوا عن أسفهم لاستمرار واشتداد حدة التفاوتات بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، وتدهور البيئة الاقتصادية الدولية من زاوية الوصول الى الأسواق، وكذلك الانخفاض الحاد في التمويل الميسر لأغراض التنمية. كما أعربوا عن قلقهم إزاء تحويل الموارد الميسرة القليلة المخصصة للتنمية الى مشروعات المساعدات الإنسانية الطارئة قصيرة المدى، وعدم بذل جهود جادة لمعالجة قضية الوصول الى التكنولوجيا ونقلها بشروط ميسرة وتفضيلية الى الدول النامية.

٤٩ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود بمعدلات النمو المرتفعة نسبيا في بعض البلدان النامية في السنوات الماضية، الأمر الذي يمثل إسهاما كبيرا في الاقتصاد العالمي ويساعد في الوقت نفسه في تعويض المعدلات المنخفضة التي سجلتها الدول المتقدمة، وأكدوا أيضا أن هذا الإنجاز يجب أن يكون موضع تقدير المجتمع الدولي، بما يضمن دورا فعالا للبلدان النامية في صوغ السياسات وصنع القرار على المستوى العالمي.

٥٠ - وكرر وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الإعراب عن قلقهم العميق إزاء قيام البلدان النامية بتحمل نصيب أكبر مما ينبغي لهم، من عبء التكيف، في مواجهة التغيرات والتحولات السريعة في الاقتصاد العالمي، وطالبوا البلدان المتقدمة بأن تبذل كل جهد ممكن لتنسيق سياساتها الاقتصادية الكلية، بما في ذلك ما يمكن عمله من خلال المؤسسات المتعددة الأطراف التي تمثل فيها البلدان النامية، وذلك من أجل حفز

الاقتصاد العالمي، عن طريق زيادة الطلب واستقرار الأسواق وتحقيق مزيد من تحرير التجارة، مما يوفر بيئة اقتصادية دولية مواتية للتنمية.

٥١ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن ارتياحهم للنتائج التي أسفرت عنها الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وللموقف الذي أعلنته حركة عدم الانحياز في الدورة، ذلك أن للأونكتاد، في السياق المعاصر، دورا في بناء توافق الآراء من أجل إدخال بُعد التنمية في بحث كل القضايا المتعلقة بالتجارة، وأكدوا من جديد ضرورة دعم الأونكتاد، باعتباره مركز التنسيق في الأمم المتحدة في مجال بحث المواضيع المتعلقة بالتجارة والتنمية، وتقديم دعم للبلدان النامية بغية تسهيل اشتراكها في الاقتصاد العالمي على أساس منصف.

٥٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية أن يؤدي العمل التحليلي والبحوث الخاصة بالسياسات التي يقوم بها الأونكتاد، الى تسهيل البحث المتكامل للقضايا المتعلقة بالتجارة والاستثمار والتكنولوجيا والخدمات والتنمية، وأكدوا أيضا دور الأونكتاد، كمحفل للمناقشات يستهدف النظر في الاستراتيجيات وسياسات التنمية، والترويج لحوار بناء بين البلدان، والاستجابة للاحتياجات المعقدة للبلدان النامية، وينبغي تشجيع الأونكتاد، من منظوره الإنمائي الفريد، على الإسهام في إعداد جدول أعمال المفاوضات الجماعية المقبلة. ورحب الوزراء بالولاية الممنوحة للأونكتاد، لتحديد وتحليل الآثار التي يمكن أن تعود على التنمية، من القضايا المتصلة باحتمال وضع إطار متعدد الأطراف للاستثمار، يأخذ في الاعتبار مصالح البلدان النامية.

٥٣ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية والحاجة الكبيرة الى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). ونوهوا بدوره كوكالة متخصصة ذات دور تنسيقي مركزي، في داخل منظومة الأمم المتحدة، في مجال التنمية الصناعية. وأكدوا على عملية الإصلاح التي تقوم بها اليونيدو لتعزيز فاعليتها كمحفل لدعم وتعزيز التنمية الصناعية، فضلا عن توفير خدمات التعاون الفني المتخصصة. وأكدوا التزامهم بتأييد وتقوية اليونيدو لتمكينها من تأدية وظيفتها الإنمائية كاملة.

٥٤ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الموقف الذي عبَّرت عنه حركة عدم الانحياز، خلال مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل - ٢) وخاصة بالنسبة للمسائل المتصلة بالتعاون الدولي والحق في الإسكان المناسب ودور مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وأشاروا الى أن النتائج التي حققها المؤتمر أخذت في الحسبان مصالح البلدان النامية وعبَّرت عن إرادتها للعمل نحو بناء وتحقيق إرادة سياسية صلبة من جانب المجتمع الدولي، تجاه التنفيذ الكامل لجدول أعمال المستوطنات البشرية.

٥٥ - ودعا وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الى توفير عاجل وفوري للإرادة السياسية لدى المجتمع الدولي لمتابعة وتنفيذ توصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة، وخاصة الالتزام بتوفير تمويل جديد وإضافي للتنمية، وخلق بيئة اقتصادية دولية مواتية، وذلك ضمن جملة أمور، من خلال نقل التكنولوجيا، وتعزيز فرص

الوصول الى الأسواق التجارية لمنتجات من البلدان النامية، وأكدوا أنه لا شيء سوى التغير في الموقف تجاه إعادة إقرار التعاون الدولي في المجالات الحاسمة حقا بالنسبة للنمو الاقتصادي للبلدان النامية، يمكن أن يعطي شرعية لتنفيذ قرارات المؤتمرات ومتابعتها. وأكدوا الدور الأساسي للجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبارها الجهاز الحكومي الدولي الأعلى، لصوغ السياسات وتقييمها في مجالات التنمية، وباعتبارها تتحمل مسؤولية عليا عن ضمان تنفيذ توصيات المؤتمرات؛ وهناك أيضا حاجة الى التزام سياسي قوي من جانب المجتمع الدولي لتنفيذ تعاون دولي أقوي من أجل التنمية.

٥٦ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود من جديد أنه في عصر العولمة والتكافل، لا يمكن أن يكون هناك بديل عن تنشيط الحوار بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية لتعزيز التعاون العالمي من أجل التنمية، استنادا الى الفوائد المتبادلة والمسؤوليات المشتركة. كما أكدوا مجددا أن المجتمع الدولي لا بد أن يقبل الحاجة الحتمية الى المشاركة العالمية من أجل الدعم الفعلي للسلام والرخاء.

٥٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن تجديد الحوار حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية من خلال المشاركة، يمكن أن يكون آلية أساسية تضيف دعما لجهود المجتمع الدولي في مجال تنفيذ كل اتفاقات الأمم المتحدة الرئيسية التي تم التوصل اليها بتوافق الآراء في مجال التنمية والالتزامات المتفق عليها ونتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى، فضلا عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة الكبيرة ذات الصلة، كما أن الحوار يمكن أن يكون أيضا بمثابة آلية لمناقشة القضايا العاجلة والجديدة المتصلة بتعزيز المشاركة العالمية من أجل التنمية.

٥٨ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، من جديد، أن "خطة للتنمية" لا بد أن تستجيب لاحتياجات البلدان النامية، كما أكدوا مجددا أن "خطة للتنمية" ينبغي أن تتيح فرصة فريدة لوضع التنمية في مقدمة جدول الأعمال الدولي وبدء عملية حوار بنّاء. وأشاروا الى أن تنفيذ "خطة للتنمية" ينبغي أن يؤدي الى خفض الاختلالات الأساسية القائمة وحل المشكلات في المجالات الهامة في الاقتصاد الدولي. وفي هذا الصدد، لاحظا حالة المفاوضات بشأن "خطة للتنمية"، وعبّروا عن تأييدهم لمقرر الجمعية العامة ٤٩٠/٥٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، والذي يقضي بأن يواصل الفريق العامل المخصص مفتوح العضوية المنبثق عن الجمعية العامة والمعني بـ "خطة للتنمية" عمله خلال الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، بغية الانتهاء من عمله في تطوير الخطة بأسرع ما يمكن. ذلك أن اعتماد الخطة من شأنه أن يساعد الأمم المتحـــدة كثيرا في استعادة دورها المشروع كما هو وارد في الميثاق. ومن هنا أكدوا أن "خطة للتنمية" لا بد أن تؤدي الى دعم دور الأمم المتحدة في مجال التنمية، وتكثيف العلاقة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية، وغيرها من المؤسسات متعددة الأطراف المهتمة بمسائل التنمية.

٥٩ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود، أنه لا شيء سوى استراتيجية متكاملة لخفض الدين - بما في ذلك كل ألوان المديونية، ســـواء كانـــت متعددة الأطراف أو ثنائية أو تجارية، بما يغطي كل البلدان النامية

- يمكن أن يجعل من الممكن خفض المشكلة الى مستويات يمكن التعامل معها بشكل أيسر. وهذا الهدف لا بد من تحقيقه في المدى القصير، مع التنفيذ الفوري لآليات الخفض، لتمكين البلدان المدينة من استعادة معدلات نموها الاقتصادي، وتحرير الموارد التي تحتاج اليها للتصدي لأولوياتها الاقتصادية والاجتماعية. ومن الأساسي بالنسبة لأنواع الديون الثلاثة أن يغطي الخفض خدمة الدين وأصله. وأكدوا أن حل مشكلة الديون لا بد أن يتجاوز كثيرا مجرد اتخاذ إجراءات تخفيف عارضة، وأن يستند الى جهد مشترك حقيقي بين الدائنين والمدينين دون انتقائية، آخذين في الاعتبار كل أبعاد هذه المشكلة مع ضمان تحويل صاف للموارد المالية الى البلدان المدينة. وأعربوا عن أملهم في أن الاجتماع السنوي للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، المقرر عقده في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، سوف يسفر عن نتائج إيجابية وصيغ فعالة للتوصل الى حلول لمشكلة الديون.

٦٠ - وأعلن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود تأييدهم للقمة الغذائية العالمية التي دعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) الى عقدها في روما في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، وأكدوا أهمية أن يجري - بالتعاون الوثيق مع مجموعة الـ ٧٧ - اتخاذ موقف مشترك وإجراءات منسقة، من جانب وزراء زراعة بلدان عدم الانحياز، في إطار القمة، وذلك وفقا للتكليف الوارد في الوثيقة الختامية المعتمدة في المؤتمر الحادي عشر لرؤساء دول أو حكومات الحركة. وتحقيقا لهذه الغاية، أيدوا فكرة عقد اجتماع لوزراء الأغذية والزراعة في البلدان غير المنحازة، وأعربوا عن قلقهم إزاء تدهور حالة الغذاء والزراعة في البلدان النامية، مؤكدين مجددا ضرورة تحقيق الأمن الغذائي ووضع سياسات زراعية مستدامة، باعتبار ذلك من الأهداف الأساسية للتنمية. وأكدوا أن الحق في الغذاء حق أساسي من حقوق الإنسان، يشكل احترامه وتعزيزه حتمية أخلاقية للمجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، أكدوا أهمية السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تعزز المشاركة الكاملة وإعطاء سلطات للشعب وخاصة النساء، وفضلا عن ذلك رفضوا بقوة استعمال الغذاء كأداة من أدوات الضغط السياسي أو الاقتصادي.

٦١ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أهمية منظمة التجارة العالمية بالنسبة للنظام التجاري الدولي، وأكدوا على دور وإسهام البلدان النامية في إنشاء منظمة التجارة العالمية وفي اعتماد صفقة جولة أوروغواي. وأكدوا ضرورة أن تنفذ كل الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تنفيذا كاملا اتفاق جولة أوروغواي، حتى يمكن أن تتحقق فعلا المكاسب التجارية والرفاهة المتوقعة للبلدان النامية. وأحاطوا علما مع القلق بالدعوة المستمرة من جانب بعض الدول، وبصفة خاصة البلدان المتقدمة، لتوسيع جدول أعمال منظمة التجارة العالمية، بإدخال قضايا جديدة ليست مما يدخل في ولاية المنظمة، كما هو الحال بالنسبة لقضايا العمل، أو لم تخضع لدراسة ميدانية تبرر إدراجها في عمل منظمة التجارة العالمية في المستقبل. وعبَّر الوزراء عن أن منظمة العمل الدولية هي المحفل المناسب لبحث قضايا العمل وفقا للقرارات التي يعتمدها مؤتمر العمل الدولي. وكرروا الموقف القائل بأن حركة بلدان عدم الانحياز يجب أن تعارض أية محاولة تجري لكي تعرض على المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، قضايا لا تتعلق بالتجارة.

وأكدوا أن الأونكتاد يجب أن يواصل تسهيل إدماج البلدان النامية في النظام التجاري الدولي على نحو متكامل، مع منظمة التجارة العالمية، والنهوض بالتنمية من خلال التجارة والاستثمارات.

٦٢ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أن المؤتمر الوزاري الأول لمنظمة التجارة العالمية، والذي سينعقد في سنغافورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ينبغي أن يعطي أولوية لتحليل والنظر في تنفيذ والوفاء في الوقت المناسب، لما ورد في اتفاقات جولة أوروغواي، مع إيلاء اهتمام خاص لأثر ذلك على اقتصادات البلدان النامية، وخاصة اقتصادات البلدان الأقل نموا. وأعربوا عن ضرورة أن يعتمدل المؤتمر إجراءات محددة تستهدف التخفيف من الآثار العكسية لتلك الاتفاقات على البلدان النامية. كما أكدوا أيضا على أهمية ضمان عالمية منظمة التجارة العالمية. وفي هذا السياق، طالبوا بالسرعة في تنفيذ عملية انضمام البلدان النامية المقدمة لطلبات انضمام، بما في ذلك البلدان التي ليست أعضاء في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات"، وفضلا عن ذلك أكدوا أنه عند النظر في طلبات العضوية، لا ينبغي الاستناد الى أية اعتبارات سياسية، لعرقلة انضمام البلدان النامية. وفي هذا السياق، نوه الوزراء بأهمية المؤتمر الوزاري الأول وأكدوا التزامهم بضمان نجاحه.

٦٣ - ولاحظ وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أنه بينما المشكلات البيئية في البلدان المتقدمة، ترتبط بأنماط من الاستهلاك والانتاج غير سليمة، فإن مشكلات البيئة في البلدان النامية، هي الى حد كبير، نتيجة الفقر والتخلف، والقصور الفني والمالي. وأعلنوا قرارهم بالعمل على التحضير للدورة الخاصة للجمعية العامة، التي ستعقد في عام ١٩٩٧، بغية القيام باستعراض شامل وتقييم لالتزامات التنفيذ والتوصيات والاتفاقات التي تم التوصل اليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وأكدوا بقلق بالغ، أنه بينما استلهم مؤتمر ريو، و "خطة للقرن الحادي والعشرين" وغيرها من الصكوك الدولية بشأن الموضوعات البيئية، روحا جديدة للمشاركة والتعاون فإنه بعد مرور أربع سنوات من المؤتمر، فإن الموارد المالية الجديدة والاضافية المطلوبة، لم تخصص، ولم يجر تنفيذ عمليات نقل التكنولوجيات السليمة بيئيا، بشروط ميسرة وتفضيلية، ولم يحدث التعاون العلمي والتقني، ولا النشر المناسب للمعلومات.

٦٤ - وأحاط وزراء الخارجية ورؤساء الوفود علما بالدور الهام والإيجابي الذي لعبته لجنة التنسيق المشتركة لحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧، خلال السنوات الماضية، في دعم المواقف المشتركة للبلدان النامية، واتفقوا على أن حركة عدم الانحياز ينبغي أن تتبنى على نحو مشترك مشاريع قرارات تقدمها مجموعة الـ ٧٧ في الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة حول البنود التالية من جدول الأعمال: التجارة والتنمية، التعاون من أجل التنمية الصناعية، البيئة والتنمية المستدامة، المستوطنات البشرية، السكان والتنمية، أزمة الدين الخارجي والتنمية، الغذاء والتنمية الزراعية المستدامة، خطة للتنمية، الحوار حول تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية من خلال المشاركة.

٦٥ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود التزامهم بتحقيق مزيد من الدعم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب وكرروا تأكيد ايمانهم بأن هذا يشكل جزءا أساسيا لا يتجزأ من جهود البلدان النامية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الطاقات التكنولوجية والإسراع بالتنمية. وفي هذا الصدد، فإن الحقائق الاقتصادية والسياسية الجديدة، تتطلب مشاركة أكبر ومتابعة للفرص الجديدة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومن هنا أكدوا مجددا تأييدهم لعقد مؤتمر للأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٦٦ - ومع ملاحظتهم أنه قد حدثت زيادة في الاهتمام بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب والاستعداد لتعزيزه، فإن وزراء الخارجية ورؤساء الوفود أكدوا ضرورة بذل مزيد من الجهد لضمان تنفيذ الالتزامات المعلنة. وأحاطوا علما مع التقدير، بالخطوات التي اتخذتها حكومة إندونيسيا في مواصلة تنفيذ القرار المعتمد خلال القمة الحادية عشرة بشأن إنشاء مركز للتعاون التقني فيما بين بلدان الجنوب باعتباره وسيلة من الوسائل الحيوية والفعالة لتعزيز والتعجيل بالتنمية بين البلدان النامية. وكرروا إيمانهم بضرورة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تشاطر تجارب التنمية بين البلدان النامية.

٦٧ - وأكد وزراء الخارجية ورؤساء الوفود الدور الحيوي للطاقة، خاصة بالنسبة للنمو الاقتصادي السريع والتنمية في البلدان النامية، وأعربوا عن تشجيعهم لبلدان حركة عدم الانحياز، على تعزيز تعاونهم في هذا الميدان، من خلال أساليب متعددة، من بينها الاستثمارات المشتركة والمشروعات المشتركة في إطار التعاون بين الجنوب والجنوب. وفي هذا الصدد، طالبوا البلدان المتقدمة، والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف بدعم مثل هذه الأنشطة، عن طريق توفير الموارد المالية والتقنية والتكنولوجية. وفي ضوء الحاجة المتزايدة للبلدان النامية، كرر الوزراء أيضا أنه بمقتضى الاتفاقات الدولية، فإن استعمال الطاقة النووية للأغراض السلمية حق غير قابل للتصرف لكل البلدان، ومن هذا المنطلق ينبغي الترويج لها.

٦٨ - وأعرب وزراء الخارجية ورؤساء الوفود عن امتنانهم وتقديرهم لحكومة الهند على عرضها استضافة الاجتماع الوزاري القادم لحركة بلدان عدم الانحياز في نيودلهي في عام ١٩٩٧. وفي هذا الصدد، أعلنوا التزامهم بالمشاركة النشطة في ذلك الاجتماع الهام.

٦٩ - ورحب وزراء الخارجية ورؤساء وفود بلدان عدم الانحياز بقبول أوكرانيا عضوا مراقبا في الحركة.

- - - - -